

في لقائه بمندوبي جمعيات المتقاعدين بالمحافظات الجنوبية :

رئيس الجمهورية يوجه بسرعة معالجة قضايا المتقاعدين بعيداً عن التطويل

مندوبو المتقاعدين: سنتصدى لكل من يحاول المساس بالثوابت الوطنية مهما كلفنا ذلك من تضحيات

متطلبات المواطنين ومعالجة قضاياهم.. وتجسد اللامركزية المالية والإدارية ترجمة للأهداف التي تضمنها البرنامج العام للحكومة المنبثق من البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح. مؤكداً أن استقرار الحياة السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة مرهون بأن يكون هناك سلطة محلية قادرة على تلبية حاجات الناس، من صحة وتعليم وتوظيف وسكن ومياه نظيفة، وحماية أمنية وغذائية وبيئية، وتنفيذ مشاريع تنمية.

وقال وزير الإدارة المحلية: «السلطة المحلية تعتبر الأداة الأهم والوحيدة لتحقيق تقدم في مختلف المجالات، وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون الاجتماعي، وتجنب الاخفاقات ومواجهة التحديات».

داعياً أعضاء المجالس المحلية إلى النزول الميداني والاقتراب من الناس والاستماع إلى حاجياتهم، واستخدام صلاحياتهم القانونية في توفير تلك الاحتياجات، إلى جانب توسيع المشاركة المحلية في تحقيق الأهداف المرسومة ما يخلق دعماً ومساندة شعبية لخطط وتوجهات المجالس المحلية ويضمن نجاح المشاريع وزيادة الوعي بأهمية السلطة المحلية في حياتهم ومستقبل أبنائهم.

وقال هلال: «عندما يشعر المواطن بأن نظام السلطة المحلية منه واليه وانه مشارك في اتخاذ القرار وفي تنفيذ المشاريع وفي الرقابة على الأداء إضافة إلى أنه المستفيد الأول والأخير من كل هذه العمليات، فإنه سيتعزز لديه الولاء الوطني وسيذفع لتفعيل مع هذا النظام لتحقيق الأمن والاستقرار والنهوض بالتنمية المحلية».

مشيراً إلى أن قضية المتقاعدين اخطأ فريدة نتجت عن استغلال البعض الأنواع القاتمة في المهام وتبعية المكاتب التنفيذية في المحافظات والمديريات للمجالس المحلية والوزارات المركزية، إلى جانب ضعف الصلاحيات المخولة للسلطات المحلية وغياب الموارد المالية التي تمكنها من ممارسة مهامها بالإضافة إلى غياب الوعي بمهام واختصاصات المجالس المحلية.

وخلص وزير الإدارة المحلية إلى القول أن هذه المشكلة عززت من توجه الوزارة في الاستراتيجية التي تعدها لتطوير نظام السلطة المحلية، نحو معالجة هذا الاختلال الإداري والإزواج في المهام من خلال إعادة الهيكلة لنظام السلطة المحلية في المديريات والمحافظات بحيث تصبح المكاتب التنفيذية للوزارات تابعة للمجالس المحلية التي يجب أن تنتظم علاقاتها بالوزارات أو الحكومة بشكل مختلف.

استعدادهم للتصدي للحاسم لكل من يحاول المساس بها مهما كلفهم من التضحيات كون الوحدة اليمنية قدر ومصير الجميع، مشيرين إلى أنهم يحملون إلى فخامة الرئيس هموم وآمال كل المتقاعدين العسكريين والمدنيين وفتحتهم بحرص فخامته على حلها.

وبناءً على ماتم طرحه من قبل مندوبي جمعيات المتقاعدين أصدر الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قراراتين جمهوريتين، تضمنت القرار الأول رقم (٦٥) عودة ١٥٩ ضابطاً برتبة عقيد و٧١ ضابطاً برتبة مقدم و١٠٧ ضابطاً برتبة رائد و٢٨ ضابطاً برتبة ملازم أول..

في حين تضمن القرار الثاني رقم (٦٦) ترقية ٥٧ ضابطاً من رتبة عقيد إلى رتبة عقيد و٧٩ ضابطاً من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد و٤٠ ضابطاً من رتبة رائد إلى رتبة مقدم و١٣٧ ضابطاً من رتبة نقيب إلى رتبة رائد و٨٠ ضابطاً من رتبة ملازم أول إلى رتبة نقيب و٤ ضباط من رتبة ملازم ثان إلى رتبة ملازم أول.

وتأتي هذه القرارات توالفاً للقرارات السابقة بهذا الشأن والتي تصب في حل قضايا المتقاعدين العسكريين والمدنيين حلّاً جزئياً. إلى ذلك قال وزير الإدارة المحلية عبدالقادر علي هلال- عضو لجنة معالجة قضايا المتقاعدين- أن السلطات المحلية حققت نجاحاً كبيراً في معالجة قضايا المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين المتقاعدين في عموم محافظات الجمهورية، معتبراً هذا النجاح دليلاً على قدرتها في تحمل المسؤوليات الوطنية وانعكاساً للتطور الذي تعيشه هذه التجربة الوليدة، وأضاف هلال في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ»: إن هذا النجاح يفتح الباب لخطة قائمة لفتح المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات بما يمكنها من تلبية



منهم وتسليم العقود لهم والتي تمت في إطار معالجة آثار حرب صيف ٩٤ يكون الملف قد أُلغى، وإن على الجميع التوجه لآداء واجبه كل في موقعه وفي إطار تخصصه بما يقطع الطريق على القوى التي تريد استغلال مثل هذه القضايا بغرض الإضرار بصالح الوطن وخلق حالة من اللبلة والإساءة إلى أصحاب الحقوق وإلى مواقعهم الوطنية الوحدوية.

كما التقى رئيس الجمهورية بمندوبي جمعيات المتقاعدين في المحافظات الجنوبية وللجنة الميدانية لمعالجة قضايا المتقاعدين.. وفي اللقاء قدم مندوبون تقريراً عن نتائج الأعمال الميدانية في ضوء توجهات فخامته، معبرين عن تقديرهم وامتنانهم لفخامته على تجاوبه وحرصه على حل مشاكل المتقاعدين وإحقاق الحق بإعطائه كل ذي حق حقه.

وأعرب مندوبو جمعيات المتقاعدين في المحافظات الجنوبية عن استنكارهم ورغبتهم الملحة لكل الممارسات والشعارات التي تتجاوز الثوابت الوطنية وتضرر بالوحدة اليمنية، مؤكداً

«الميثاق» متابعات

وجه الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة قضايا المتقاعدين ولجان العمل الميداني بمواصلة العمل بوتيرة عالية والالتزام من كل المهام وتنفيذ المعالجات بعيداً عن التطويل.

وأكد رئيس الجمهورية- أثناء لقائه يوم أمس الأول السبت- بأعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين وأعضاء لجان العمل الميداني- أن الدولة ستظل مهتمة بقضايا كل أبنائها مهما حاول البعض استغلال بعض الاخفاقات وأوجه القصور التي حدثت في الماضي وتجاوز الثوابت الوطنية لشعبنا والمساس بالوحدة الوطنية والإساءة إلى التاريخ النضالي والوحدوي وبناء القوات المسلحة والأمن وعلى وجه الخصوص المتقاعدين الذين أقنوا حياتهم في سبيل الدفاع عن الوطن والشورى والجمهورية والوحدة التي بفضلها احتلت بلادنا مكانة رفيعة ومرموقة بين الأمم.

وكان رئيس الجمهورية قد استمع من اللجنة إلى تقرير تفصيلي عن مجمل المعالجات ونتائج أعمال اللجنة الميدانية في ضوء المهام المسندة إليها، وأبدى ارتياحه للجهود المبذولة من قبل الجميع.. مشدداً على كافة الجهات المسؤولة في جهاز الخدمة المدنية ووزاراتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية مضاعفة الجهود لاستكمال كل المعالجات التي تم توجيهه بتنفيذها والمرتبطة بقضايا الذين أحيلوا على التقاعد بصورة غير قانونية وإعادتهم إلى الخدمة واحتساب الخدمة لهم منذ إحالتهم ومنحهم الترتيبات المستحقة وكذلك استيعاب المتقاعدين عن الخدمة من عام ١٩٩٤م وترتيب أوضاعهم في وحداتهم التي انتقلوا فيها واعتماد مستحقاتهم القانونية.

مؤكداً أن على كافة الجهات- وبالذات وزارتا الدفاع والداخلية- إيلاء المتقاعدين كل الرعاية والاهتمام لإسماها ما يتعلق بالرعاية الصحية، وأضاف رئيس الجمهورية «أنه وبالإنهاء من تنفيذ معالجات قضايا المتقاعدين واعتماد صرف حقوقهم وكذلك إعادة المتقاعدين إلى الخدمة وحل مشكلة الأراضي وتمكين المستفيدين

تحظى بتفاعل عربي واسع

المبادرة اليمنية تستقبل بترحيب الأشقاء الفلسطينيين وتنعش الآمال بانفراج مرتقب

* عززت المبادرة اليمنية لرأب الصدع في الصف الفلسطيني آمال القوى والفصائل الفلسطينية بحدوث انفراج مرتقب لإنهاء خلاف الأخوة وللممة الشمل الفلسطيني وتطبيب جراحات الانقسام الأخير وكبح جماح الاختلالات الأمنية والحد من تصعيدها.

«الميثاق» جميل الرجدي



وقد رحبت حماس بالمبادرة فور إعلانها بلسان إسماعيل هنية وخالد مشعل.. من جانبها أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) هي الأخرى ترحيبها بمبادرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لإنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية.

وقال أحمد عبدالرحمن- الناطق باسم الحركة- في تصريحات صحافية- نُشرت الجمعة: «فرح بالمبادرة اليمينية وكافة الجهود والمبادرات الفلسطينية والعربية والدولية لإنهاء آثار ماحدث في قطاع غزة».

وقال جمال عيسى- ممثل حركة حماس في اليمن في حديث له «الميثاق» ان المبادرة اليمينية تكتسب أهميتها من مساندة، الأولى الأساس التي دعت إليها، كونها عالجت القضايا السياسية والقانونية والإجرائية التي تكفل من خلال الحوار التوصل لمعالجة هذه المسائل.

وأضاف: أما الثانية فلأنها جاءت والعدو الصهيوني يحاول الاستفراء بالقضية الفلسطينية والحصول على مزيد من التنازلات عبر وعود فارغة المضمون السياسي، تعزز من حالة الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى حالة التجزئة للوطن والفقر على حقوق شعبنا من خلال حلول مؤقتة تقضي بمرور الوقت لحلول دائمة.

وأكد ممثل حماس في اليمن ان المبادرة اليمينية تقف بشكل موضوعي على أسباب المشكلة والأزمة الداخلية الفلسطينية

الدائمة لوحدة واستقلال ونضال الشعب الفلسطيني.

وعبر محمد أبو رجب- ممثل الجبهة الشعبية- عن سعاداته وترحيبه بالمبادرة التي قال انها أتت في وقتها، كونها جاءت مؤكدة على الثوابت الوطنية والحوار واتفق القاهرة.

وفي تفسيره لسرعة تجاوب الفصائل الفلسطينية مع المبادرة وتفاعل الشارع الفلسطيني حبسها.. قال أبو رجب: «المبادرة جاءت في وضع لم يعد ينفع فيه غير الحوار ولا يوجد بديل للحوار غير الاقتتال، ونحن كفصائل فلسطينية نبحث عن الحزن العربي الدافئ وهو اليمن».

وكان فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد عرض على الرئيس الفلسطيني محمد عباس في اتصال هاتفي الخميس الماضي مبادرة يمنية تستهدف

رأب الصدع في الصف الفلسطيني وترتكز على أساس استئناف الحوار بين حركتي فتح وحماس على قاعدة اتفاق القاهرة ٢٠٠٥م واتفق مكة ٢٠٠٧م، وبما يضمن تجاوب الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية والتأكيد على الشرعية الفلسطينية واحترام القانون الفلسطيني وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، والتوافق الوطني على تشكيل حكومة واحدة تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسئولياتها.

ترحيب فوري

ففي ظل الصمت العربي استقبل الشارع الفلسطيني والعربي المبادرة اليمنية كبارقة أمل لإزاحة اللق لتستجيم مع الموقف العربي وتشجع كافة الأطراف على التفاعل الإيجابي معها.

واعتبر ممثلاً حركتي حماس والجبهة الشعبية في اليمن مبادرة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لرأب الصدع الفلسطيني- تعبيراً عن تحمل المسؤولية العربية والقومية والإسلامية واستشعاراً بأهمية الخطر المحيط بالقضية الفلسطينية، وكذا استمراراً لمواقف اليمن الداعمة لوحدة واستقلال ونضال الشعب الفلسطيني.

وعبر محمد أبو رجب- ممثل الجبهة الشعبية- عن سعاداته وترحيبه بالمبادرة التي قال انها أتت في وقتها، كونها جاءت مؤكدة على الثوابت الوطنية والحوار واتفق القاهرة.

وفي تفسيره لسرعة تجاوب الفصائل الفلسطينية مع المبادرة وتفاعل الشارع الفلسطيني حبسها.. قال أبو رجب: «المبادرة جاءت في وضع لم يعد ينفع فيه غير الحوار ولا يوجد بديل للحوار غير الاقتتال، ونحن كفصائل فلسطينية نبحث عن الحزن العربي الدافئ وهو اليمن».

وكان فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد عرض على الرئيس الفلسطيني محمد عباس في اتصال هاتفي الخميس الماضي مبادرة يمنية تستهدف

رأب الصدع في الصف الفلسطيني وترتكز على أساس استئناف الحوار بين حركتي فتح وحماس على قاعدة اتفاق القاهرة ٢٠٠٥م واتفق مكة ٢٠٠٧م، وبما يضمن تجاوب الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية والتأكيد على الشرعية الفلسطينية واحترام القانون الفلسطيني وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، والتوافق الوطني على تشكيل حكومة واحدة تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسئولياتها.

ترحيب فوري

وقد رحبت حماس بالمبادرة فور إعلانها بلسان إسماعيل هنية وخالد مشعل.. من جانبها أعلنت حركة التحرير ففي ظل الصمت العربي استقبل الشارع الفلسطيني والعربي المبادرة اليمنية كبارقة أمل لإزاحة اللق لتستجيم مع الموقف العربي وتشجع كافة الأطراف على التفاعل الإيجابي معها.

واعتبر ممثلاً حركتي حماس والجبهة الشعبية في اليمن مبادرة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لرأب الصدع الفلسطيني- تعبيراً عن تحمل المسؤولية العربية والقومية والإسلامية واستشعاراً بأهمية الخطر المحيط بالقضية الفلسطينية، وكذا استمراراً لمواقف اليمن

كافرون بالوطن!!

□ إذا كان «الكفر بالوطن» هو كل مافي وسع المعارضة.. فلماذا تصر على مغالطة نفسها في اجتراح المزائيد باسم الوطن والمواطن!! وتحشر أنفها في قضايا تستطيع أن تقيم الدنيا ولا تقعدنا بشأنها.. لكنها في حقيقة الأمر لا تملك أو لا تقدم رؤية أو حلاً يمكن الاعتداد به أو حتى يجبر الآخرين الأخرين على احترامه في أقل الأحوال.



محمد الجرادى

○ والمعارضة حتى الآن- كأحزاب- لا تكرر أن ترى ذاتها بعيون «الحاكم» فحسب، وإنما بعيون «الشارع»... وأمام هذا الأخير خصوصاً تزداد كراهية ورؤيتها لذاتها.. ربما لأنها تخشى مواجهة «العورات» التي ستكشف بالتأكد، وإن في ذلك ما يعكر «زهوا المجاني»، «بُفحوة زائفة» محمولة على الرخو من «التنطع» والمهترئ من «المبالغات».

○ صحيح أنه في ظاهر الأمر يبدو ممكناً التلويح بالشارع إن لم يكن المراهنة عليه، لكنها- والحديث عن المعارضة- ليست من الجرأة في شيء لتثبت- ليس للشارع وإنما لذاتها- كم هي جنايتها عليه حين تصر على «الوصاية» وتتهرب من قيمة احترام كثير من فتاعاته ومواقفه، بل لا تتردد في معاقبته بالإساءة والتشكيك في خياراته.

○ ومن الوهم أن يتفق «المواطن» مع من يداوم فقط على تدبيح وتهويل قضاياها وهمومه اليومية.. ويتلذذ بنشر غسبها تحت تأثير «نشوة» التسابق المحموم صعوداً إلى الغراء والسلطة لا أكثر!!

مثلما من الوهم الداومة على خطاب «رفاهية الوطن والمواطن»، دون الاقتراب الجاد والفعال من الاحتياجات والطالب والتفاعل المثمر مع استحقاقات الرفاهية الموعودة!!